الفصل الثانى

الأوضاع الاجتماعية

لا يجوز الفصل بين المشكلة التربوية والمشكلة الاجتماعية، فكلتاهما ميدان لجهود البشرية فى سبيل الوصول إلى مجتمع متحضر حقاً.

العوامل الاجتماعية التى تؤثر فى التربية الجنسية

من الخير لمن يهتمون بأمر التربية الجنسية أن يتبينوا طبيعة العوامل الاجتماعية التى تؤثر فيها، وأن يقدروا ما لتلك العوامل من الأهمية الفائقة. ذلك لأن شتى اتجاهات الناس فى الأمور المتعلقة بالجنس، مثلها مثل سائر اتجاهاتهم فى أى جانب آخر من جوانب الحياة البشرية، لا تنشأ وتتكون منفصلة عن غيرها، ولكنها تتكتل وفقاً لوجهات نظر مواطنيهم كما تتأثر بالتكوين الشامل للمجتمع الذى يعيشون فيه. وهذا هو السر فى ما يرتكبه بعض المتحمسين للتربية الجنسية من أخطاء يبدو منها كأنهم يعيشون بعيداً عن عالم الواقع وكأنهم يعمهون غافلين فردوس الجهلاء. ويجدر بأولئك الذين يتوهمون أن فى وسعهم أن يمحوا – بمحاضرات قليلة العدد يلقونها على أطفال المدارس – تأثير السنين التى قضاها هؤلاء الأطفال بين ظهرانى مجتمع يعج بضروب السلوك الملتوية نحو الجنس، أن يتحرروا من ذلك الوهم. ذلك لأن التربية الجنسية لا يمكن أن تؤتى أشهى ثمارها إلا إذا أعيد تشكيل المجتمع كله بحيث يشب أطفالنا منذ فجر حياتهم وسط كبار ينظرون إلى الحياة الجنسية كشىء فاضل بهيج يتآلف فيه الرجل والمرأة كشركاء أكفاء، يتقاسمون فيه المنافع ويتحملون فيه التبعات على حد سواء. وإلى أن يتم تنظيم المجتمع على هذا النحو يجب ألا نرسم للتربية الجنسية خطة نظرية خيالية، حتى لكأن الاتجاهات النفسية والسلوك الجنسى أشياء ثابتة لا تتغير. بل إنه إذا أريد لهذه الخطة أن تكون قوية متماسكة فيجب أن تتمشى فى تفاصيلها مع أوضاع المجتمع الذى سوف تطبق فيه.

الأمور الجنسية والحضارة

ويهمنا هنا أن نؤكد أن كثيراً من متاعبنا الجنسية ليس سوى نتيجة مباشرة للحضارة التى نعيش فيها. فالحياة الجنسية البدائية حياة بدنية خالصة وهى أفعال منعكسة[1] إلى حد كبير

---

(١) الأفعال المنعكسة أفعال تخرج عن دائرة إرادتنا أو تحكمنا وتحدث منا دون تفكير أو رغبة وأحياناً دون شعور. ومن أمثلها جذب الذراع أو الساق عند وخزها بإبرة وضيق حدقة العين عند اشتداد الضوء، والسعال، والعطس.. إلخ وهذه الأفعال ترمى إلى غرض حماية عضو من الجسم أو حماية الجسم كله.

أو هى كما اعتبرها شتيكل Stekel «استجابة يفرضها النخاع الشوكى»، غير أن الإنسان المتحضر قد صاغ من الأمور الجنسية شيئاً ألطف من ذلك وأرفع، شيئاً يتضمن شتى عناصر الفكر والانفعال. وانبنى على ذلك «أن عمل العقل للانتقام لنفسه مما فرضه النخاع الشوكى وذلك بأن أقام مجموعة ضخمة من طرق الكف حتى يحول بين الفعل المنعكس الجنسى وبين أداء وظيفته». من هنا يذهب بعض المولعين بالأبحاث النظرية، دون تعمق فيها، إلى أننا ينبغى أن نتمشى مع (الطبيعة)، وأن نرتد إلى السلوك الجنسى البدائى. بيد أننا لا نستطيع أن نتخلص من كل ما هو رفيع فى نفوسنا لمجرد كون الحياة المتحضرة أشق من حياة الكهوف. وإنما يجب أن نبدأ بحثنا ونحن على اعتقاد جازم بأن بناء الحضارة الحال ذو قيمة جليلة فائقة تدفعنا إلى تقوية صرحه بل والعمل على زيادته، ولو اعترضتنا فى سبيل ذلك أية صعوبات فالواجب علينا أن نواجهها ونحاول تذليلها بكيفية تتمشى مع سمو حضارتنا.

والحب الجنسى بمعناه المفهوم فى وقتنا الحاضر وليد المدنية الحديثة، وقد تطور مع الزمن كما تطورت شهوة البدائى إلى الطعام، فكما أن الرغبة البدائية فى الطعام كانت تعبر عن نفسها فى شكل غير مهذب كالتهام فريسة حديثة الذبح ثم تطورت على مر العصور حتى تمثلت أخيراً فى الميل إلى تناول أطايب الطعام على مائدة نمقت بالزهر ونسقت أدواتها وصحافها، فكذلك الشهوة البدائية للاتصال الجنسى قد تطورت وأثمرت زهرة الحب الجميلة. وقد رسمت «مرجريت ميد» بقلمها فى كتابها عن «تنشئة الأطفال فى غانه الجديدة» صورة لإفراط الرجال هناك فى العلاقات الجنسية مع تجرد تلك العلاقات عن عناصر الصداقة والحب، ومن عناصر المداعبة والرقة. ومما ذكرته «أن من تقاليد قبيلة «مانوس» أن يتوجه الرجل بمشاعره الرقيقة مع الاحترام لأخته، وبصداقته إلى ابن عمه فيلاعبه ويضاحكه، أما ولاؤه فلأبيه وأما اهتمامه ورعايته فيوجهها إلى أطفاله، ولا يبقى من نصيب زوجه بعد ذلك سوى عملية الجماع ليس إلا. فالصلة بين الرجل وامرأته هناك أمر لا تدخل فيه ملاطفة أو غزل، ولا تشيع الرقة بين جنباته ولا يدعمه التعاون ولا تحصنه الثقة كما هو الحال بين الشريكين، ولا تسعده المداعبة ولا يمهد له التعابث أو الهذر. وإنما هم يتصورون العلاقات الجنسية أمراً إدًّا، مخجلاً فى جوهره، أمراً يجب أن يدفع به إلى ظلمة الليل البهيم.

هكذا وصفت «الدكتورة ميد» حال الزواج فى قبيلة مانوس البدائية، وإذا كان هذا وصف الزواج هناك فكم من الأسر عندنا لا يصدق عليها مثل هذا الوصف؟ لقد كان «هافيلوك اليس» على حق عندما قال:

«لا يقوم الزواج المثالى حقاً على توافق الشهوة فقط، وإنما يقوم على اتحاد غير شهوانى أساسه مودة عميقة تتوثق على مر الأيام وتشمل شتى نواحى الحياة، وهو اتفاق فى الأذواق

والمشاعر والميول، هو اتفاق على الحياة المشتركة بما قد تستلزمه من أعباء الأبوة، كما أنه اتحاد اقتصادى فى أغلب الأحيان.

الزواج

ولا جدوى من ان يحاول المربى فى ميدان التربية الجنسية أن يضع من القواعد المثالية للزواج ما يتجافى مع الأمر الواقع. فمثلاً يذهب أولئك الذين لا يرون فى الحياة الجنسية شراً حقيقياً، إلى أنه ليس ثمة ما يدعو إلى نظام الزواج فى مجتمع فاضل (يوتوبيا)، إذ أن العلاقات الجنسية سوف يظلها الانسجام التام حتى أن أى أساس تعاقدى للمعيشة المشتركة يصبح أمراً لا ضرورة له بالمرة. بيد أننا لا نعيش فى «مجتمع فاضل»، وإنما نحن جزء من عالم لا يتصف أهله بالكمال. كما أننا لسنا بصدد استحداث مجتمع جديد من العدم، وإنما تواجهنا مهمة أشق من ذلك كثيراً، ألا وهى مهمة تنقيح مجتمع قائم فعلاً بجميع أخطائه ومثالبه.

وإذا كان علينا أن نحل التربية الجنسية المحل اللائق بها فى الظروف الحاضرة، وجب أن نأخذ فى اعتبارنا تأثر العالم العربى فيما يتعلق بالأمور الجنسية بتعاليم المسيحية قروناً طويلة، إذ أن المسيحيين الأوائل فى ثورتهم على ما كان سائداً فى أيامهم من التحلل والإباحة وضعوا ناموساً للسلوك الجنسى على درجة كبيرة من الصرامة. يبدو ذلك من قول القديس بولس «من الخير للرجل ألا يمس امرأة.. فإذا لم يستطع فليتزوج، فلئن يتزوج خير من أن يحمى به فى نار جهنم». وأمره فى معرض آخر «ومع ذلك فلكى نتفادى الفحشاء يجب أن يكون لكل رجل زوجته الخاصة به وليكن لكل امرأة زوجها الخاص بها». غير أن هذه المقتطفات وأمثالها لسوء الحظ قد انتزعت فى أغلب الأحيان من مناسباتها التاريخية وأسىء استخدامها للتدليل على صحة الرأى القائل بأن هناك شرًا فى صميم الحياة الجنسية.

ولايزال يشيع اليوم أثر لهذا الاتجاه رغم أنه يتفق فى جوهره مع بعض العقائد الشرقية أكثر من اتفاقه مع المسيحية الحقة، وهذا الأثر ليس واضحاً دائماً ولكنه موجود قطعاً. ورغم ذلك فأن اللاهوت المسيحى كان يقرر دائماً أن جوهر الزواج هو اتفاق مشترك بين الزوجين على الحياة المشتركة.

ونتج عن إحكام الكنيسة لسلطتها فى مسألة الزواج تحول فى الاتجاه العام نحو مسألة الجنس كلها، بل أن تنسك رهبان المسيحيين الأوائل الذين كانوا يضحون عن طيب خاطر بالحياة الجنسية، بقصد توجيه طاقتها إلى مسالك روحانية طاهرة أوحى بفكرة خاطئة عن الجنس، وهى أنه شر فى ذاته. ولم يعد معظم رجال الكنيسة إلا فى الأزمنة الحديثة جدًا إلى الاعتراف بأن للأمور الجنسية قيمتها بالنسبة للبشر وذلك زيادة على وظيفتها التناسلية.

وإذا كنا بصدد البحث فى مسألة السلوك الجنسى فمن الخير أن نضع فى أذهاننا أن معايير الحكم بالخير أو الشر على أعمال الإنسان، وعما ينبغى أن تكون عليه العلاقات بين الرجل والمرأة، وبين الآباء والأبناء قد تغير كثيراً على مر العصور، أما القول بأنه أول نظام للزواج كان نظام «الزواج الجمعى» الذى يكون فيه جميع الذكور فى الجماعة مشاعاً لإناثها وجميع الإناث مشاعاً لذكورها من غير تمييز، فهو قول يشوبه شك كبير، والحق أن كثيراً من أنظمة الزواج العجيبة التى أورد وصفها علماء الأجناس فى القرن الماضى قد فسرت معنى القرابة تفسيراً خاطئاً. ورغم ذلك ففيها ما ينهض دليلاً على أن الجماعات البشرية فى شتى الأزمان والبلدان قد اتخذت اتجاهات جد مختلفة لا فى مسألة الزواج فحسب، وإنما أيضاً إزاء مسائل الاتصال الجنسى قبل الزواج وبعده، وإزاء الاتصال الجنسى غير الشرعى، وإزاء الدعارة والعادات السرية والاتصال الجنسى الشاذ ومنع الحمل والإجهاض، وبالاختصار إزاء سائر مظاهر الجنس والسلوك الجنسى. ومادامت المجتمعات قد تطورت فى ميادين الاقتصاد والسياسة والاجتماع والدين فإن هذه المجتمعات قد تغيرت بالمثل فى عاداتها الجنسية. وليس هناك من شك فى أن معرفة المرء معرفة شاملة جامعة للاتجاهات المختلفة فى هذا الموضوع فى البقاع والأزمنة الأخرى قد تعين من يعيش اليوم فى مجتمع معين على تكوين رأى متزن عن الأمور التى تتصل بالتربية الجنسية.

أما ذوو الإيمان الراسخ فلن يخطر لهم البتة أن يتساءلوا عن ضرورة نظام الزواج. ولكن هناك من الشبان عدد يتزايد يوماً بعد يوم ممن يتساءلون عن الحكمة فى ضرورة الزواج، ولذا يجب على القائمين بأمر التربية الجنسية أن يقدموا لهم ما يبرر ذلك النظام أو أن يعلنوا مخلصين أنهم لا يدرون لذلك سبباً. غير أن الواقع – رغم ذلك – أن البحث عما يبرر ضرورة نظام الزواج ليس بالأمر العسير على أى وجه من الوجوه.

ليس هناك فيما نعلم مجتمع لم يؤثر عنه نظام ما من أنظمة الزواج. ولقد مرت فترات ببعض البلاد، كما حدث فى الأعوام القليلة التى تلت الثورة السوفيتية فى روسيا، جعل الناس فيها رعاية الأطفال من اختصاص الدولة لا من اختصاص الوالدين، ولكنهم تبينوا بمضى الزمن أن الطفل يحتاج إلى أكثر من الطعام والمأوى، وأن حاجاته الوجدانية لا يمكن أن يقوم بإشباعها إشباعاً كافياً إلا والديه دون غيرهما. وقد أدى هذا إلى إعادة وضع الأسرة فى مكانها الصحيح كحجر الأساس فى بناء المجتمع. فإذا ما رغب الزوجان فى الحصول على الذرية صار فى أعناقهم لمن سوف يرزقون بهم من أبناء دَينٌ يلزمهم بأن يقيموا لهم دارا هى الأساس الوطيد الراسخ للنماء النفسى السليم.

ومع ذلك فهناك من يقول إن أى عاشقين يمكن أن يعيشا معاً، مادامت الحياة، دون أن يستدعى الأمر تحرير أى عقد قانونى. إلا أن هذا قول خاطئ؛ فرغم أن أى رجلين من رجال

الأعمال يمكن أن يتعاملا معاً بالتجارة دون تحرير عقد قانونى، إلا أن هذه الحقيقة لا يصح أن تؤخذ كدليل على وجوب إلغاء القانون التعاقدى نهائياً. والواقع أن من أوجب الواجبات علينا فى مجتمع بلغ مبلغ مجتمعنا من التعقيد أن نتحاشى الحيف على الصغير أو الكبير، وذلك يحتم على من يتعاونون فى إقامة صرح أسرة من الأسر أن يحتفظوا بعقد ما يسجل فيه هذا التعاون ويحفظ النسب، ولاشك فى أن حفل الزواج يهيئ الفرصة لتسجيل هذا العقد.

وزيادة على ذلك فثمة نقطة أخرى جديرة بالاعتبار: إذ يجب التسليم بأن العلاقة بين الرجل والمرأة يمكن أن تكون أكثر من مجرد اتصال جنسى، لأن الناحية الجنسية جانب من جوانب الحياة، وهى وإن كانت جانباً مهماً جداً إلا أنها «جانب» فقط. وإنما يشتق الزوجان الموفقان السعادة الوارفة من مساهمتهما معاً فى سائر أنواع النشاط، حتى ولو كانت هذه المساهمة فى الأمور اليومية البسيطة للحياة المنزلية. والواقع أن معظم من تقوم بينهم علاقات جنسية دون عقد زواج شرعى يفقدون كثيراً من هذا الهناء.

ويرجع ذلك إلى انشغالهم الدائم فى إبقاء علاقتهم فى طى الخفاء. نعم هناك بعض هؤلاء الأزواج على درجة من الاستقلال الاقتصادى والاجتماعى والخلقى تسمح لهم بأن يزاولوا علاقتهم فى وضع النهار، ولكن مثل تلك الرابطة بين الطرفين تتفكك عادة وتتدهور بسبب ما تفرضه على أصحابها من ضرورة التخفى والخداع.

الطلاق

ولسوف يذهب بعض الشبان إلى أنه ليس من مصلحة الزوجين فى شئ، وقد حلت البغضاء بينهما محل الوئام، أن يظل أحدهما مرتبطاً بالآخر وهو كاره له. وبذلك تفوت عليهما فرصة تجربة ثانية قد يكون حليفها التوفيق. وللزواج والطلاق أنظمة أقرتها الشرائع السماوية واستنتها القوانين الوضعية وعددت فيها الظروف القهرية التى تستوجب الطلاق. غير أن هناك كثيرون يذهبون إلى أنه حتى إذا لم يعرض للزوجين ظرف من هذه الظروف القاهرة وتبينا بعد التفكير العميق أن التوفيق بينهما ميئوس منه رغم ما يكنه الطرفان من الاحترام المتبادل، فلهما أن يتحررا من عقد الزواج فيتفقا على فصم عرى هذا الاتحاد بالحسنى.

وليس هنا مجال البحث فى هذه المسألة، وكل ما يهمنا هنا أن نقرر أن المنهج الأساسى للتربية الجنسية ينبغى أن يشمل نصائح فى الحياة الزوجية يتلقاها الزوجان قبل عقد زواجهما. وقد اتضح أن السبب فى فشل كثير جداً من الزيجات يرجع إلى جهل الزوجين بالناحية الجنسية أو إلى اضطرابها وعدم التوافق الجنسى بينهما. وهذا الاضطراب الجنسى يمكن علاجه فى كثير من الأحوال علاجاً ينقذ الزواج من الانحلال.

ومن الواضح تماماً أن أى نظام للطلاق ينبغى أن يكون بحيث لا يضار بسببه أى فرد من أفراد الأسرة من النواحى المادية أو والانفعالية، أما إذا أثمر الزواج نسلاً فإن ذلك يحتم جعل الطلاق موضع تفكير عميق قبل الوصول إلى قرار بفصم عرى الاتحاد. وقد شهد كثير من المعلمين والقضاة والعاملين فى ميدان الخدمة الاجتماعية بأن عدداً كبيراً من الأطفال «الجانحين»، أى متشردى الأحداث، هم فى العادة من أطفال الأسر المحطمة. ومن الأمور ذات المغزى ما حدث فى الاتحاد السوفيتى، فقد تقرر فى عام ١٩٣٦ م تقييد الطلاق بعد أن كان الحصول عليه من أسهل الأمور. ومهما كان القرار الذى وصلوا إليه فى البلدان الأخرى فمن الضرورى أن نتذكر إلى أى حد قد اصطبغت طريقة تفكيرنا كلها بما شرعه الدين، وأن نحاول على قدر الإمكان فيما نستنه من الشرائع أن نرضى أولئك الذين يرغبون فى إحداث تغيير أساسى بشرط ألا نغضب ذوى الآراء المحافظة دون ثمة داع.

العلاقات الجنسية غير الشرعية

وحتى وقت قريب جداً كانت المشكلة الكبرى التى تواجه المهتمين بالإصلاح الاجتماعى هى مشكلة البغاء، أى تأجير جسم شخص لشخص آخر مقابل ثمن من الأثمان. كان البغاء أمراً مباحاً؛ وكانوا يبيحونه رغم دمغه بأنه إثم ومعصية – على أساس أن «البغاء ضرورى فى المدن ضرورة البالوعة فى القصر المنيف، فإذا كفت البالوعة عن العمل أصبح الماء آسناً والقصر نتناً له رائحة تزكم الأنوف». لكن هذا التفسير لا يمكن أن يكفى لتبرير البغاء، لأننا لا يصح أن نستخدم بنى جلدتنا كمواد لبناء البالوعات. وقد نفرت النفوس الأبية فى أيامنا هذه من البغاء نفوراً تاماً واعترفت بخطئه. وهو وإن كانت بعض العوامل الوقتية كالحروب مثلاً تساعد على إنعاشه إلا أنه بصدد الزوال من بلاد الغرب. وسوف يؤدى تخفيض سن الزواج ورفع مستوى الأجور إلى التعجيل بالقضاء عليه. كما أن العامل الاقتصادى لا يمكن إغفاله لأهميته، فإن الأجور المنخفضة وشروط العمل الغاشمة تشجع النساء على احتراف الدعارة. والعامل الاجتماعى مهم أيضاً، فإن ارتقاء المجتمع إلى الدرجة التى يعترف فيها للمرأة وبحق مساواتها بالرجل سوف يجعل المرأة تأنف من بذل جسدها للرجل بضاعة رخيصة. ولن نجافى الصواب إذا قلنا إن من أهم العوامل التى تؤدى إلى سرعة زوال البغاء هو وصولنا إلى تربية أفضل من التربية الحالية، ومستوى اقتصادى أعلى من المستوى الحالى، وقوانين أفضل من القوانين السائدة. ونظام اجتماعى أفضل من نظامنا الحالى.

إلا أن الدعارة السرية قد حلت محل البغاء، وهكذا مات البغاء ليبعث من جديد على شكل تحلل وإباحية. ولا يستطيع المرء أن يعبر عن مدى أسفه على أسلوب المخطئ فى

علاقته الجنسية وهو ينتقل من زهرة إلى زهرة يطؤها فيدنسها، وليس له من غاية إلا إشباع نزوة عابرة.

وأولئك الذين لا يعترفون بأى تدرج فى مقاييس السلوك وينظرون إلى سائر ألوان الاتصال قبل الزواج نظرتهم إلى (الزنا) يضرون قضية السلوك الجنسى ضرراً بليغاً.

فلاشك فى أن الشخص الذى ينتقل مع الهوى من شريك إلى آخر يحصل على إشباع جسمانى معين، ولكن الحياة الجنسية للكائن البشرى تعنى أكثر من ذلك. فمثل هذا الشخص يفقد أجمل ما فى الحب الجنسى: إنه يفقد الشعور بالمحبة والثقة المتبادلة، ذلك الشعور الذى لا يمكن أن ينشأ إلا مع وجود نوع من الاستمرار ممثلاً فى حياة زوجية مستقرة. ويستطيع الشباب إدراك ذلك عندما يشار إليهم به. ولكن الشباب وهو يحتاج إلى التربية الجنسية فإنه فى حاجة إلى إعادة النظر فى طريقة تفكيره كلها، كما يحتاج إلى مهام تناسب طاقته التى تكاد لا تنفد. كما يحتاج أيضاً إلى وجود فى مجتمع من البالغين يمنحه تشجيعاً يقوم على الصداقة بدلاً من إطلاق الاتهام دون تفريق بين الصالح والطالح.

وتشيع الآن آراء متعارضة فيما يتعلق بالإتصال قبل الزواج، فهناك من ينكر أية قيمة للعفة فى مجتمع يسوده الرياء والنفاق، كما أن هناك آخرين اصطبغت آراؤهم بمعتقداتهم الدينية فأصبحوا يعتبرون أية علاقة بين الجنسين قبل الزواج أيا كان نوعها خطيئة لاشك فيها. بينما لم يستقر رأى الكثيرين من الشبان بعد: هم يشعرون بأن ثمة ظروف تسمح بالاتصال الجنسى قبل الزواج بل وتحتمه. ومع ذلك يقرون بأن الإتيان بطفل غير شرعى وزر ما بعده وزر، وإن كانوا يرون أن منع الحمل وسيلة للتقليل من خطر ذلك. كما يوافقون على أن الرابطة الوقتية لا تصلح بديلاً كافياً لصلة الزواج الدائمة. أما الشباب فيتقبلون نصيحتنا بالمحافظة على عفتهم، ولكنهم يطالبون بإبداء المبررات التى تغريهم ببذل هذه التضحية من جانبهم.

ومن الطبيعى أن تؤدى ظروف الحرب إلى زيادة خطورة هذه المشكلة. مادام مجتمعنا قائماً على نظام يسمح بالحرب التى تخرب بيوت الملايين من البشر، وتفصل بين الأزواج، وتحرم ملايين الشباب من فرصة الزواج المبكر فسوف تتضاعف هذه المتاعب. وهى وإن كانت شديدة التعقيد وقت الحرب إلا أنها موجودة أيضاً فى زمن السلم، وإن كانت بدرجة أقل تعقيداً. تلك المشكلة الطويلة الأمد هى التى نعنى هنا بعلاجها. ومن الطبيعى ألا تثير هذه المسألة اهتمام الذين يعتقدون بأن عفة ما قبل الزواج عديمة الجدوى، غير أن الكثيرين حتى أولئك الذين لم يتعصبوا لعقيدتهم الدينية، يشعرون بأن الزواج يكون أكثر إمتاعاً من مباهج الحياة الجنسية. أما مطالبة المرأة بالعفة وعدم الاكتراث بالرجل يلهو كيف شاء ويسرف فى إضاعة حيويته هباء منثوراً فأمر يفقد الزوجين التوافق العاطفى. ورغم ذلك فلا يكفى مجرد النصح لحماية الشباب من فورته والحاج الجنس عليه. بل لابد من تنفيذ إصلاحات اجتماعية بعيدة

المدى، **وأول** هذه الإصلاحات إزالة الحواجز المتعددة للزواج المبكر، كعدم كفاية الأجور، وأزمة المساكن، والتعنت من جانب الوالدين وأصحاب العمل إلى غير ذلك. **وثانيها** وربما كان يعادل الأول فى الأهمية، ضرورة إقناع الشباب بأن لهم مستقبلا مرموقاً إذا هم احتفظوا بحيوتهم ولم يبددوها، وأن لديهم فى حاضرهم ما يستحق لقيمته الفائقة تأجيل إشباع رغباتهم الجنسية إلى أن يحين وقت زواجهم، وأن هناك خدمات يمكنهم أن يبذلوها للمجتمع فيرفعهم منه مكاناً عالياً. والواقع أنهم فى حاجة إلى حافز قوى وإيمان دافق كذلك الذى غمر الرعيل الأول من الصالحين أو كذلك الذى ألهب عزيمة الشباب من بناة الأمم الناهضة الفتية فى وقتنا الحاضر.

بناء الأسرة

ومن الحقائق ذات الدلالة الهامة أن عيادات بناء الأسرة فى الدول الغربية أخذت تحل اليوم محل عيادات «ضبط النسل» التى كانت تشيع بالأمس. فمن الواضح أن كيان الأسرة له مظهره الإيجابى ومظهره السلبى أيضاً. فأولئك الذين يرغبون فى إنجاب الذرية، ولم يكن ذلك فى وسعهم من قبل لسبب من الأسباب، فى حاجة إلى النصح، مثلهم فى ذلك مثل من يرغبون فى معرفة طول منع الحمل. ولكن المظهر الثانى وهو المظهر السلبى هو الذى أوجد المشاكل التى تتعلق بالفضائل الجنسية.

ومن العبث أن ندعى أن انتشار معرفة طرق منع الحمل لا يؤثر تأثيراً سيئاً على مسائل السلوك الجنسى، ولا معدى من القول بأنه رغم جميع حالات الإخفاق فى عملية منع الحمل فمن المحتمل جداً أن نتفادى نتيجة العملية الجنسية إذا توخينا الحرص والحذر. إلا أنه مادامت العملية الجنسية بين شخصين قد تتمخض عن إنجاب ثالث، كما قد لا تنتهى إلى شىء، فإن الأمر يتطلب من القائمين بمهمة الإرشاد فى الناحية الجنسية أن يبرروا وجهات نظرهم الخاصة فيما يتعلق بالتحكم فى النسل من الناحية الخلقية.

وتقع هذه الآراء عادة فى ثلاث فئات: فهناك الذين يشعرون بأنه طالما لا تؤدى العلاقة الجنسية إلى خلق حياة جديدة فإن هذه العلاقة بين الشريكين لا تعنى أحداً سواهما، وعلى ذلك يكون من حق المتزوجين وغير المتزوجين استخدام ما يروقهما من وسائل منع الحمل. وعلى النقيض من هؤلاء أولئك الذين لا تسمح عقيدتهم الدينية باستخدام أية وسيلة من وسائل منع الحمل لأى سبب من الأسباب. ويوجد بين هذين الطرفين الرأى الذى يعتنقه عدد يتزايد من الناس ومؤداه أن منع الحمل ولو أنه قد يساء استخدامه أحياناً – كالتجاء بعضهم إليه هرباً من تحمل مسؤولية الأبوة أو خشية مما يؤدى إليه ذلك بالحد من فرص المتعة الجنسية – فإن له فائدة كبيرة، إذ يمكن به أن نتفادى الحمل والولادة السريعة المتتالية، أو منع

الحمل كلية لأى سبب معقول. ولذلك فهم يرون ضرورة إيقاف الزوجين على وسائل منع الحمل، قياساً على أننا لا نرفض أن نعلم الناس الكتابة لأن نفراً منهم سوف يكون مزوراً.

ورغمًا عن أن وسائل منع الحمل الناجعة لم تصبح فى متناول الغالبية من أفراد الشعب فى الدول الراقية إلا فى الأزمنة الحديثة جداً فإن ضرباً ما من تحديد عدد أفراد الأسرة كان معروفاً منذ العصور الأولى بل وفى المجتمعات البدائية جداً. فمن المعروف أن عمليتى وأد الأطفال والإجهاض كانت مما يلجأ إليه السابقون لمنع الحمل، ولازالت كلتاهما شائعة بين الشعوب البدائية، كما تشيع الثانية منهما بنوع خاص فى مجتمعنا الحالى.

وفى العصور الأولى كانت طرق منع الحمل تقوم على السحر إلى حد كبير، ورغم ذلك فهناك أدلة على أنها كانت تتضمن أساليب تتفق مع الأساليب المعقولة، ففى كثير من المجتمعات كانوا يمارسون طريقة «الإنزال الخارجى». أو يحاولون التخلص من السائل المنوى بوساطة حركات جسمانية تعقب الجماع، ويحاولون تحديد «فترة الأمان»[1]. كما أن بعض الطرق البدائية تبدو كأنها مقدمات لأحدث الأساليب الحالية بشكل يدعو إلى العجب. ففى قبائل كساى فى أواسط أفريقية يستعملون حاجزاً من الخرق أو العشب المجذوذ، وفى جزيرة إيسترن يستعملون حاجزاً من الأعشاب البحرية، بينما يستعملون فى قبائل جميكا فى غينيا غسولاً يحتوى على عصير الليمون، كما يستعمل أهل سومطرة حاجزاً مشبعاً بحمض العفص أو «التانين»، وكلا السائلين ناجع فى قتل الحيوانات المنوية. ويبدو أنهم قد استخدموا فى غينيا غمداً بدائياً على شكل قرن نباتى كبير يوضع فى المهبل بعد قطع أحد طرفيه. وقيل إن أهل استراليا كانوا يلجأون فى منع الحمل إلى إجراء عمليات جراحية، وإن كان هذا الأسلوب لايزال موضع جدل الثقاة.

أما فى مصر القديمة فيبدو أنهم قد استخدموا لمنع الحمل «لبوساً» من العسل والمواد الغروية، بل واستخدموا حاجزاً من التيل المشبع بالعسل وإفرازات السنط اللبنية. ولم يكن قدامى اليهود يحللون للذكر أن يضبط النسل، ولكن يبدو أن مثل ذلك لم يكن موجوداً فيما يختص بالنساء، ومن ثم لم يكون محرماً عليهن ضبط النسل. وقد أقام «سورانس» فى القرن الثانى ضبط النسل من الناحية الطبية على أساس منطقى معقول، وإن كان يبدو أن هذه النظرة لم تصادف قبولاً على نطاق واسع سواء فى بلاد اليونان أو فى روما. وثمة مثل طيب لقوة تأثير العقيدة الدينية والتقاليد الاجتماعية نجده فى بلاد الصين، حيث يتلخص واجب

---

(١) المقصود بها المرحلة التى لا يمكن أن يحدث فيها الأخصاب، إما لأن البيضة لا تكون قد أفرزت، وذلك قبل اليوم الرابع عشر من بداية الحيض أو تكون قد فقدت قدرتها على الأخصاب وذلك بعد إفرازها بيوم كامل. ولزيادة الاحتياط تمتد الفترة التى ينبغى فيها الإقلاع عن الاتصال الجنسى حوالى ثلاثة أو أربعة أيام قبل ميعاد إفراز البيضة ومثالها بعده.

إنتاج النسل فى حكمة كونفوشيوس التى تقول «هناك ثلاثة أمور تعتبر تقصيراً منك فى حق بنيك، ولكن أكثر هذه الثلاثة إمعاناً فى العقوق: ألا يكون لك أبناء»، وتعتبر هذه الحكمة بمثابة تحذير قاس ضد منع الحمل. ورغم ذلك فإنه فى كل من الهند واليابان، حيث سادت تعاليم كونفوشيوس قد مارس الناس طرقاً معقولة لمنع الحمل فى وقت من الأوقات.

أما الإسلام فلا يحرم منع الحمل أو الإجهاض المبكر، وذلك متى كان الحمل خطراً يهدد صحة الأم، إذ يرى فقهاء المسلمين أن الروح لا تدب فى الجنين إلا فى مرحلة متأخرة من اكتمال نموه. فليس من العجب إذن أن تتضمن مؤلفات أطباء المسلمين تفصيل الطرق المعقولة الحكيمة لمنع الحمل.

أما رجال الكنيسة المسيحية فى العصور الوسطى فقد حرموا منع الحمل أو الإجهاض تحريماً تاماً. وقد أدى هذا التحريم، كما هى العادة عندما يصبح البحث العلنى مستحيلاً أو مجلبة للخطر، إلى تدهور أساليب منع الحمل حتى أصبحت مجرد وصفات سحرية عقيمة انتشرت وعم استخدامها، مثل «البصق فى فم ضفدعة ثلاث مرات».

ولم يطرأ على تفكير الأوربيين فى هذا الموضوع فى خلال القرنين التاليين سوى تغير طفيف. ولكن ما وافى عصر بنتام ١٧٩٧ م حتى بدأ رجال الاقتصاد والاجتماع من الإنجليز ينصحون بالتحكم فى النسل كوسيلة للإقلال من عدد أفراد الأسرة وبالتالى لتقليل حالات الفقر المدقع. ورغم أن كثيراً من أمانيهم كانت تقوم على آراء خاطئة من الناحية الاقتصادية، إلا أن دعوتهم هذه كانت على الأقل بدءاً لوقوف أفراد الشعب على طرق منع الحمل. ثم حدثت محاكمة آنى بزانت وتشارلس برادلاو فى عام ١٨٧٧ م ثم إدوارد تروللف فى العام التالى لتوزيعهم مطبوعات عن التحكم فى النسل فأثارت قدراً عظيمًا من اهتمام الشعب وأدت إلى رواج المطبوعات التى عالجت هذه المسألة. وفى خلال السنوات الستين أو السبعين التى أعقبت تلك الحادثة ارتقت صناعة المطاط وما إليه مما جعل وسائل منع الحمل فى متناول جميع الأفراد فى الدول الراقية. وقد أدى ذلك إلى تعقيدات اجتماعية وخلقية من الدرجة الأولى. والواضح أن من الضرورى لكل شخص أن يصل إلى قرار فيما يتعلق بالناحية الأخلاقية الخاصة بتحديد أسرته.

ومن حق كل فرد فى هذه المسألة بالذات، كما هو حقه فى أية مسألة أخرى، أن يحاول إغراء الآخرين للأخذ بوجهة نظره أيا كانت. ولكن القائمين بأمر التربية الجنسية فى العادة لا يتكلمون كمجرد أفراد اللهم إلا إذا كانوا من الآباء الذين يقومون بتعليم أبنائهم بأنفسهم، ذلك لأنهم كموظفين فى منظمة أو مستخدمين فى هيئة محلية، أو معلمين أو قادة شباب لا يمكنهم أن يجردوا أنفسهم تماماً من انتسابهم إلى تلك الهيئات كى يتحدثوا بصفتهم الشخصية. فإذا عقد اجتماع مثلاً لبحث المسألة الجنسية فى منتدى للشباب يضم أعضاء من مختلف العقائد الدينية أو المبادئ الخلقية فلن يكون المحاضر المتكلم على حق إذا استغل

فرصة الاجتماع للدعاية للتحكم فى النسل، أو كفرصة لتسفيه فكرة منع الحمل إذا كان من المعسكر الآخر. ورغم أن العادة قد جرت على ألا يوجه اعتراض من المستمعين على إجابة المتكلم عن الأسئلة التى يوجهونها إليه، فما لاشك فيه أن تفادى المتكلم إعطاء الإجابة الصحيحة يقلل فى الحال من ثقة المستمعين فيه. ورغم ذلك فإن الأسئلة الجنسية تحتاج فى إجابتها إلى الحذر الشديد. إذ الواجب على المتكلم أن يحترم مذاهب الآخرين دون أن يضحى بعقيدته ومذهبه، وتحقيق ذلك من الأمور الممكنة يدل عليه اتفاق البروتستانت والكاثوليك واليهود واللاأدريين فى موضع التربية الجنسية فى إنجلترا.

وقد لا يتحتم الوصول إلى مثل هذه الاتفاق فى بلاد غير بلادنا بل قد يكون ذلك غير ممكن. فهناك بلاد تقوم فيها العقبات القانونية وغير القانونية للحيلولة دون انتشار معرفة طرق منع الحمل، كما أن هناك بلاداً أخرى تقوم فيها الحكومة نفسها بإيجاد هذه العقبات. ورغم ذلك فمن الضرورى عند رسم خطط التربية الجنسية فى مجتمعنا الخاص فى هذه الحقبة من التاريخ بالذات أن نتفق على بعض النقط حتى لا نعرض العمل كله للفشل والانهيار. ومن الطبيعى أن للتوفيق بين الآراء حداً ينبغى الوقوف عنده حتى لا يضحى بالمبادئ على مذبح الانسياق وراء آراء الآخرين.

ولما كان من ألزم الأمور أن يكون تحقيق مهمة التربية الجنسية على أيدى ذوى المبادئ الراسخة، كان من الضرورى أن تطلق الحرية لهؤلاء حتى يتمكنوا من أداء مهمتهم على منوال يحول دون امتعان ضمائرهم.

العرى

ومادام موقف المجتمع من الأمور الجنسية مرتبطاً فى العادة برأيه فى العرى إلى حد كبير، فمن المهم أن نتبين إلى أى حد كانت شقة الخلاف بين الآراء فى المجتمعات المختلفة واسعة المدى، وكيف تأثرت بالعوامل الدينية وغيرها. ففى اسبرطة كان يحق للشبان والعذارى أن يلعبوا ويتصارعوا عرايًا تماماً، ولم يكن ذلك فى عرفهم غير لائق بالمرة. أما فى روما فكانوا يسمحون بظهور المهرجين عراة فى مهرجاناتهم، ولكن الرأى العام كان يتجه إلى اعتبار العرى عملاً فظًا لا يليق بأبناء الأسر الكريمة المحتد. ثم طرأ تحول عظيم نتيجة لظهور المسيحية. فإن أوائل المسيحيين عندما واجهوا إباحية العالم الرومانى التى كانت تسود ذلك العهد أصبحوا ضد «تعرية الجسد» وكان لهذا الاتجاه رد فعل بلغ مداه فى خلال القرون المتعاقبة، وكان له تأثير سيء على الاتجاه العام نحو العرى. ورغم ذلك فليس هناك من شك فى أن بعض الآراء القديمة السابقة قد بقيت بشكل جزئى ردحاً طويلاً، والدليل على ذلك أن بعض

المذاهب المسيحية فى ألمانيا وفرنسا كانت لاتزال حتى القرنين الثالث عشر والرابع عشر تـأخذ بالعرى العلنى، كما تفعل جماعات صغيرة فى الأزمنة الحديثة.

ومن الممتع أيضاً أن نشير إلى ما كان يحدث فى إنجلترا فـى العصـور الوسـطى مـن اختـلاط البالغين من كل من الجنسين على حدة فـى الحمامـات العامـة وفـى ظـروف خاصـة أخـرى[1] أما القوانين التى سنت لتحريم العرى فنشأتها متأخرة جداً. وما أن تربعت الملكة فيكتوريا على العرش حتى انتصرت الحركة المناهضة للعرى، ولم يعد ينظر الكثيرون إلى العرى على أنـه أمـر غير عادى فقط وإنما على أنه غير لائق بالمرة، بل ويحمل السوء والفحشاء بين طياته.

غير أن النصر لم يكن كاملاً ولا دائماً، فلم يكد يمضى وقت قصـير حتـى بـدأ ظـهور اتجـاه مضاد وقام بعض الشعراء والكتاب من بلدان عدة يبررون مذهب العرى مـن النـاحيتين الصحيـة والخلقية، ثم انبثقت من أواسط أوربا حركة تناصر العرى وكان ذلك فـى أواخـر القـرن المـاضى تقريباً. أما فى بريطانيا فقد حتمت قوانين «اللياقة» العامة على مـن يرغبـون فـى التحـرر مـن ملابسهم ألا يزاولوا ذلك الأمر إلا فى نواد خاصة. ولما كانت هذه النـوادى منعزلـة عـن الحيـاة العامة للجماعة لم يكن فى ذلك ما يدعو إلى اعتبار العرى أمراً شاذاً. على أننا نسمح فـى نفس الوقت باستعراضات من النوع الذى تكاد المرأة تبدو فيه عارية تثير الشـهوة الجنسـية. والواقـع أن الأمر يحتاج إلى تعديل القانون بحيث يسمح للناس بالاسـتحمام والتعـرض للشـمس بكيفيـة مقبولة دون أن يضطروا إلى الاعتزال فى معسكرات انعراة الخاصة، كما يحتـاج الأمـر أيضـاً إلى تهذيب أذواق الجماهير حتى لا تتخذ الاستعراضات عاملاً من عوامل الإغراء والفتنة.

الانحرافات الجنسية

لابد أن يواجه القائمون بالتربية الجنسية إن عاجلاً أو آجلاً حالات جنسية شاذة، متباينـة أو استفهامات عن تلك الحالات، وخصوصًا حالات الجنسية المثلية، ولذلـك فـهم فـى مسـيس الحاجة إلى تحرير أنفسهم من أية اتجاهات عنيفة تجعلهم يسيرون فى النظر إلى هذه الحـالات على أساس الجهل والهوى، كما يجب عليهم أن يسلحوا أنفسـهم بفـهم عميـق لهـذه المشـكلة الشائكة.

والنقطة الأولى التى يجب أن نجلوها هـى أنـه ليـس هنـاك حـد دقيـق فـاصل بـين الحالـة الطبيعية والمنحرفة، فإحداهما تتدرج نحو الأخرى بشكل غير محسوس. فـالتقديرات المختلفـة مثلاً لأنماط الجنسية المثلية الفعلية تدل على أن ١٠٪ مـن الذكـور المنحرفـين يزاولـون اللـواط، وحوالى ٤٠٪ منهم يحصلون على اللذة عـن طريـق حركـات الفخذيـن وحـوالى ٣٠٪ هـم الذيـن لا يتمادون فى الفعل الجنسى إلى أكثر مـن الاسـتمناء المتبـادل، ويبقـى بعـد ذلـك حـوالى ٢٠٪

---

(١) مثل الحمامات التركية فى مصر.

لا يعبرون التعبير الواضح عن مشاعرهم الجنسية. والواقع أن هذه الأرقام غير دقيقة، ومما يقلل من دقتها صعوبة تحديد درجة النشاط أو الشعور التى تكفى لاعتبار الشخص فى حالة الجنسية المثلية. فمعظمنا قد مر فى دور طفولته بحالة انجذاب نحو أفراد من نفس جنسه، وطالما كانت هذه الحالة عارضة، فإنها لا تعتبر انحرافاً. كما نجد بين البالغين من يظل محتفظاً بهذا الميل الوجدانى طول حياته ويكون ذلك أساساً لعمله الجليل كمعلم أو مصلح دينى أو اجتماعى أو رئيس لمنظمات الأطفال والشباب. حقًا قد يعتبر هؤلاء من الناحية الاصطلاحية ذوى غريزة مقلوبة، غير أنهم لهذا السبب بالذات عنصر ثمين جداً فى المجتمع طالما كانوا لا ينشدون إشباع الجسد ولا يجعلون أهواءهم تتسيطر على أعمالهم.

ولا يمكننا بحال من الأحوال أن نعزو حالات الجنسية المثلية إلى انحلال المجتمع الحديث، فإن تاريخ الجنسية المثلية لا يرجع فى قدمه إلى عهد قدماء المصريين فقط، بل إنا لنستطيع أن نلحظ وجوده فعلاً بين الحيوانات الأخرى كقردة فصائل البابون والشمبانزى. وقد كانت الجنسية المثلية شائعة بين كثير من الشعوب الشرقية، وفى أزهر عصور اليونان لم يكن يعتبر عشق المرء لجنسه رذيلة بحال من الأحوال، بل كان فى نظر الكثيرين أسمى من الجنسية الغيرية. وربما كان هذا الاعتبار متصلا بنظرة اليونانى والرومانى أيضاً إلى الزوجة على أنها مستولدة لزوجها ومربية لأطفاله أكثر منها توأم روحه وشريكة حياته. وكان الدافع عندهم لعشق الجنس خليط من جاذبية الجسم والشعور بالولاء والزمالة الفكرية.

وقد كتب أفلاطون عمن يعشقون نفس الجنس فى بلاد اليونان القديمة عبارات خلت تماماً من وصفها بالحطة أو عدم اللياقة. وفى ذلك يقول «إن وصفهم – أى المولعين بالجنسية المثلية – بعدم الحشمة ليس من العدالة فى شىء فهم لم ينتهجوا هذا النهج لأنهم يفتقدون الحشمة وإنما هم يعشقون جنسهم بالذات لأنك تلمس فى نفوسهم علو الهمة وفى قلوبهم شجاعة الرجال». ومهما يكن حكمنا على هذا الأسلوب فنحن لا نستطيع أن ننكر أن الجنسية المثلية لم تكن الاتجاه الجنسى المفضل عند فلاسفة اليونان فحسب وإنما عند كثير من ذوى العقول الممتازة فى جميع العصور أيضاً. ونحن إذ نذكر ذلك لا نرمى إلى تحبيذ الجنسية المثلية، بل نرمى إلى عكس ذلك تماماً، ولا نتردد عن القول بأن عشق الجنس أمر ينبغى تجنبه. وإنما نذكره باعتبار أن وجوده حقيقة ينبغى أن نسلم بها ونعمل حسابها.

وما دمنا بهذا الصدد فإن النقطة الجديرة بالاهتمام هى الحد الذى ترجع عنده الجنسية المثلية إلى كل من النزاعات الوراثية والمؤثرات الاجتماعية على التوالى. فمن قائل من ناحية كما قال هيرشفلد «بأن الجنسية المثلية سجية وراثية فى الفرد، وهو لا يكتسبها فى حياته»، وقائل من ناحية أخرى بأن أهم أسبابها هو أثر الخبرات الأولى على نحو ما ذهب إليه المحللون النفسيون. وهذا مظهر من مظاهر الجدل الخالد فى موضوع «الوراثة والبيئة» وهو

جدل قام منذ البداية على سوء الفهم. إن الأمر لا يقتصر على تأثير الوراثة وحدها أو تأثير البيئة وحدها، فكل خاصية نتميز بها يرجع السبب فى وجودها إلى كل من الوراثة والبيئة معاً. حقاً إن شيوع الجنسية المثلية فى بعض المجتمعات دون المجتمعات الأخرى كما كان الحال بين الفلاسفة فى بلاد اليونان القديمة أو بين البحارة أو نزلاء السجون فى إنجلترا الحديثة، قد يوحى إلينا بقوة الأثر الاجتماعى، بينما يوحى تشابه الظروف الاجتماعية مع اختلاف الأفراد فى إتصافهم بالجنسية المثلية أو عدمها بأثر الوراثة. غير أن الإيحاء فى كل من الحالتين لا ينهض دليلاً قاطعاً، فلابد من استبعاد جميع العوامل الأخرى إذا أردنا إلى الحكم الصحيح. وليس ثمة داع إلى اليأس من ذلك، فحيث لا يمكن الوصول إلى الدليل القاطع يجب على المرء أن يستوحى نتائج خبراته الشخصية ومشاعره الخاصة وأن يسترشد بالمبادئ العامة، ولو قد فعلنا ذلك لوصلنا إلى أن الجنسية المثلية تقل إلى حد كبير حيث يشب الأطفال فى رعاية والديهم معاً دون أن ينفرد بتلك الرعاية الأب وحده أو الأم وحدها، وحيث لا يجد البالغون مفراً من الذهاب إلى افراد من نفس جنسهم ينشدون حنان المحبة أو الزمالة الفكرية. وعلى العكس من ذلك فإن عشق الجنس يجد مرتعاً خصيباً فى المجتمع الذى يعتقد بأن «مكان المرأة قاصر على المنزل» ذلك المجتمع الذى يعفى الأب من مسئولية رعاية الأطفال فى سنواتهم الأولى، ويقصر مهمة المرأة على الطاءات الثلاثة: الطفل والطهى وطهارة النفس؛ وبذلك لا تتاح لها الفرصة لاكتساب ميول جديدة تفتح أمامها آفاق واسعة وتمكنها من أن تشارك زوجها من الناحية الفكرية.

ولم يكن موقف المجتمع من أصحاب الجنسية المثلية ثابتاً على الدوام، فقد اختلف من عصر إلى عصر من الاحترام والتبجيل، إلى التسامح المشرب بالعطف، إلى القسوة الغاشمة المنتقمة، ويوجد فى بعض من يعشقون جنسهم دليل واضح على الشذوذ الوظيفى بل والتشريحى، فأبعاد الحوض عند بعض الشواذ من الذكور تشبه مثيلتها عند الإناث، كما أن لصوت بعضهم رخاوة ولهم شعر كشعر الأنثى وشحم موزع كتوزيع الشحم على جسم الأنثى، بينما لا يظهر عند الآخرين أى شذوذ تشريحى ولكنهم يميلون رغمًا عنهم من الناحية الانفعالية إلى نفس جنسهم. وعلى ذلك فقد ترجع الجنسية المثلية إلى عوامل وظيفية وتشريحية، كما أنها تعتبر من ناحية أخرى مرحلة من مراحل النمو الجنسى. وفى كلتا الحالتين يتطلب الأمر من المجتمع تفهم حالاتهم فهماً مشرباً بالعطف دون أن يعاملهم بالقسوة. على أننا ينبغى ألا نسمح بأى أمر يقف دون نمو الأطفال نمواً طبيعياً فى علاقاتهم بالجنس وينحرف بهم نحو الجنسية المثلية. والمجتمع إذ يجب عليه الامتناع عن عقاب هؤلاء العقاب الأليم يتحتم عليه أن يعلن أنه لن يتهاون بإزاء ضروب الإغراء التى تؤدى إلى ذلك الانحراف، وأن يقضى على تلك الأنظمة التى تسمح ببقائه أو تمهد السبيل إليه.

ويمكن أن يقال مثل ذلك عن الانحرافات الجنسية الأخرى. والواقع الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أن السبب فى هذه الانحرافات خليط من العوالم الداخلية والخارجية. وإذا كان فى مقدور التربية والعلاج الطبى أن يعينا بعض الأفراد على الوصول أو الاقتراب من الحالة العادية أو على الأقل على الابتعاد عن المظاهر الشائنة لحالتهم الشاذة فإن من السذاجة أن نتوقع حل المشكلة كلها بواسطة هذه الوسائل وحدها، فبالإضافة إلى ذلك يحتاج الأمر إلى النهوض بالأوضاع الاجتماعية برمتها.

الأمراض الزهرية

ويقولون فى سياق الكلام، وعن قصد فى كثير من الأحيان، أن الغرض الأساسى من التربية الجنسية هو استئصال شأفة الأمراض الزهرية. وليس منا من ينكر أهمية كفاح الزهرى والسيلان، بل من المعقول أيضاً أن تكون التربية الجنسية، إذا أحكمت خطتها ونفذت بنجاح، عاملاً قوياً فى هذا السبيل. غير أن التربية الجنسية لا ترمى إلى مجرد الدعاية ضد الأمراض الزهرية وإنما تهدف إلى توفير الحياة السارة المتزنة المثمرة لكل فرد. وعلى ذلك فمن المهم ألا يرتبط مفهوم الجنس فى أذهان الناس – مع ما ينبغى له من لطف وطهارة – ارتباطاً وثيقاً بموضوع الزهرية، كما ينبغى أن ندخل فى حسابنا تلك العوامل الاجتماعية التى تؤدى إلى انتشار هذه الأمراض. فإن مسائل الحواجز الاقتصادية ضد الزواج المبكر، ومسألة مكانة المرأة فى المجتمع ومسألة الأحوال الاجتماعية فى الموانئ الكبرى والمدى الداخلية والجهاز الحكومى كله، كل هذه تحتاج اعتبارًا دقيقاً. والواجب ألا ننتظر من التربية الجنسية أن تؤدى بمفردها إلى استئصال شأفة هذه الأمراض، ولا أن نحملها ما ليس من طبيعتها باتخاذها وسيلة للدعاية ضد الأمراض الزهرية، فهى لن تستطيع أن تحقق الأولى، وأما الثانية فلا ينبغى أن نطالبها بها.

الإمكانيات الحاضرة

وهناك نزعة عند القائمين بأمر التربية الجنسية والمربِّين عموماً تجعلهم يرسمون الخطط الضخمة التى لا تطابق الوضع الاجتماعى الخاص الذى سوف تخرج فيه إلى خير الوجود. ولكنا إذا أردنا الحصول على نتائج معقولة فلا ينبغى أن نرسم الخطط بطرق نظرية فى عزلة عن الحياة الواقعية، وإنما يستلزم الأمر أن تطعم هذه الخطط بكل ما هو ممكن ومرغوب فيه فى عصرنا ومجتمعنا، لا بما يمكن أن يكون فى دنيا جديدة مستقبلة. حقاً سوف تجدب حياتنا إذا لم يداعبنا الأمل فى الوصول إلى المجتمع الفاضل «اليوتوبيا». بيد أن مثل هذا التطرف فى الأمل ليس أثمن شىء فى عملنا اليومى. وعلى ذلك فسوف نبذل مجهوداً فى الصفحات التالية لتركيز الكلام بصفة أساسية عن الإمكانيات المباشرة واضعين نصب أعيننا المثل العليا النهائية.